الفكر الاقتصادي للراغب الأصفهاني

(ت ٥٠٢هـ - ١١٠٨م)

دكتور شوقي أحمد دنيا

قسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة :

تعريف بالراغب(*)

هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني عاش في القرن الخامس الهجري بين أصفهان وبغداد، وكان من أئمة السنة. وقيل ان الغزالي كان يستصحب كتابه الذريعة ويستحسنه لنفاسته. والذين تحدثوا عنه امتدحوا علمه من حيث النوع والكم، وله كتب كثيرة معظمها مفقود منها: الأخلاق - تحقيق البيان في تأويل القرآن - أفانين البلاغة - مقدمة التفسير - مفردات الراغب - تفصيل النشأتين - محاضرات الأدباء.

أهمية دراسة فكره الاقتصادي :

الراغب الأصفهاني عالم لا يجهله أحد من الباحثين في الإسلام، وقد كثر الحديث عنه من علماء المسلمين القدماء، كما كثر تناول المعاصرين له في دراساتهم وأبحاثهم خاصة من خلال كتاب الذريعة وكتاب المفردات.

وعلى كثرة ما كتب فيه نجدهم يصنفونه ضمن علماء الأخلاق. ولابأس بذلك ونحن لا ندعي أنه من أعلام الاقتصاد وان كان عطاؤه في ذلك لا يقل كثيرا عن عطائه في المجالات الأخرى.

---

* د. أبو اليزيد العجمي. دراسة وتحقيق لكتاب الذريعة - دار الصحوة - القاهرة، ١٩٨٥

ولعل دراسة الفكر الاقتصادي لهؤلاء العلماء الذين يصنفون ضمن علماء الأخلاق في الإسلام هامة وضرورية، ومرجع ذلك عوامل عديدة منها غزارة فكرهم الاقتصادي، وعدم اهتمام الباحثين الاقتصاديين المعاصرين بهم أو بمعنى أصح عدم تنبههم لهم ولأهمية ما قدموه من فكر اقتصادي، وأخيراً وهو من أهم العوامل أنهم بحكم تصنيفهم هذا لهم منهجهم ومرئياتهم الاقتصادية الممتزجة بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية، والتعرف على ذلك جد مفيد لاسيما ونحن نعلم ان الاقتصاد الاسلامي من أخص خصائصه أنه اقتصاد أخلاقي، كما أنه اقتصاد عقائدي. وربما كان خير معين لدراسة تلك الأبعاد في الاقتصاد الإسلامي هو ما قدمه مثل هؤلاء العلماء. ومن هذا كانت أهمية درسة فكره الاقتصادي.

مؤلفاته التي اعتمدنا عليها في الدراسة : هي كتاب الذريعة إلى مكارم الشريعة. تحقيق د. أبو اليزيد العجمي نشر دار الصحوة - القاهرة، ١٩٨٥. وكتاب «المفردات» دار المعرفة، بيروت.

محتويات البحث

مقدمة :

المبحث الأول : الإنسان.. فطرته.. وظيفته.. حاجاته

أهمية دراسة الإنسان

فطرة الإنسان

وظيفة الإنسان

حاجات الإنسان

المبحث الثاني : النشاط الانتاجي

أهمية الإنتاج

التعاون والتخصص

عناصر الإنتاج

العمالة والبطالة

مجالات النشاط الاقتصادي

المبحث الثالث : الثروة ومصادرها

طبيعة علاقة الإنسان بالثروة

الغني والفقر

النقـــود

المبحث الرابع : الإنفاق

التوازن والاختلال في الانفاق

الاستهلاك

المبحث الخامس : إسهام الراغب في المعجم الاقتصادي الاسلامي

المبحث السادس : تقويم الفكر الاقتصادي للراغب

من الناحية الاقتصادية

من الناحية الشرعية

المبحث الأول

الإنسان : فطرته. وظيفته. حاجاته

أهمية دراسة الإنسان :

نظراً لطبيعة كتاب الذريعة ولتكوين مؤلفه العلمي نجد موضوع الإنسان من حيث فطرته ووظيفتـه وحـاجاته قد احتل المبحث الأول. وحسناً فعل الراغب، فالدراسات الاجتماعية أو الإنسانية تبدأ من الإنسان وتنتهي إليه حيث تستهدف سلوك الإنسان من حيث هو ومن حيث ما ينبغي أن يكون موضوعا لها. ولما كان الراغب ليس عالم اقتصاد بالمفهوم المعروف لهذا المصطلح ولما كان كتابه هذا ليس كتاباً اقتصادياً، بمعنى أنه أوسع من أن يقصر على هذا التصنيف فإن تناول الراغب للإنسان وفطرته ووظيفته وحاجاته هي أوسع مجالاً من أن ينصرف بها المحلل والباحث إلى المجال الاقتصادي فحسب، ولذا فإن بحثنا لهذا الموضوع عند الراغب هو فقط من المنظور الاقتصادي.

والواقع أن الدراسـات الاقتصاديـة الوضعيـة ينقصها إلى حد كبير العنايـة بهذا

الموضوع لاسيما من حيث الفطرة والوظيفة، علماً بأن هذه الدراسة هي من حيث المنهج والمحتوى ضرورية لتكوين دراسة اقتصادية جادة، إذ هي منبع السلوك الاقتصادي ومصدره، ودون التعرف الجيد على صاحب السلوك تصعب معرفة سلوكه المعرفة السليمة.

وربما كان وراء هذا القصور في الاقتصاد الوضعي ما جرى هناك من إيغال في عملية تقسيم المعرفة وإقامة حواجز حول أجزائها بالاضافة إلى النزعة العلمية التي سادت هناك، ومع كل هذا فإن الدراسات الاقتصادية لا تخلوا من ذكر الإنسان لكنه ذكر اقتصادي محض له من حيث كونه عاملاً اقتصادياً مثل دراسة عنصر العمل ودراسة السكان ودراسة العمالة والبطالة.

أما ما هو الإنسان؟ وماهي فطرته؟ وما هي وظيفته؟ ومن ثم ما هي حاجاته؟ وما علاقته بالكون أو بالطبيعة؟ كل تلك التساؤلات لا مجال لها في الدراسات الاقتصادية الوضعية رغم مالها من أهمية محورية لتلك الدراسات. إذ من خلالها فقط يمكن التعرف العلمي السليم على سلوكه الاقتصادي الذي هو موضوع علم الأقتصاد.

لقد تناول الراغب بالحديث فطرة الإنسان حيث يقول : الإنسان مركب من جسم مدرك بالبصر ونفس مدركة بالبصيرة وإليهما أشار تعالى بقوله : «إني خالق بشراً من طين فإذا سويته ونفخت فيه من ورحي فقعوا له ساجدين»[1] .

ولن ندخل هنا في التحليل الفلسفي لقوي الإنسان عند الراغب فلذلك مجاله الآخر لكنه يكفي هنا أن نشير إلى أهمية أن يدرك الباحث الاقتصادي أن تلك هي فطرة الإنسان «مركب من عنصرين مادة وروح» ومعنى ذلك أن له وظيفة معينة، وله حاجات معينة. ولن تستقيم حياته إلا بمراعاة هذين العنصرين معا في كل تصرف له.

ومن المعروف ان الدراسات الاقتصادية الوضعية قد أغفلت في الكثير من مباحثها هذه الحقيقة متحيزة ناحية الجسم أو في الحقيقة ناحية بعض جوانبه ونوازعه.

وظيفة الإنسان :

بين الراغب بأسلوب فلسفي جيد فكرة طيبة مفادها أن كل شيء موجود في الكون

---

١ – سورة الحجر : ٧١، ٧٢. وانظر الذريعة ص ٧٥.

سواء كان الموجد له الله تعالى دون ما دخل للإنسان أو كان من صنع الإنسان بهدى من الله تعالى، فإنه موجود ومصنوع من أجل وظيفة معينة يقوم بها، يستوي في ذلك الإنسان والحيوان والجماد والنبات، وقيمة كل موجود تتحدد من خلال قيامه بأداء وظيفته، «وكل ما أوجد بفعل ما فشرفه بتمام وجود ذلك الفعل منه، ودناءته بفقدان ذلك الفعل منه»[٢] وعن وظيفة الإنسان يقول: «والفعل المختص بالإنسان ثلاثة أشياء: عمارة الأرض المذكورة في قوله تعالى: «واستعمركم فيها»، وذلك تحصيل ما به تزجية المعاش لنفسه ولغيره. وعبادته المذكورة في قوله تعالى: «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون»، وذلك هو الأمتثال للباري عز وجل في أوامره ونواهيه. وخلافته المذكورة في قوله تعالى: «ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون» وغيرها من الآيات، وذلك هو الاقتداء بالباري سبحانه على قدر طاقة البشر في السياسة باستعمال مكارم الشريعة»[٣] .

نلاحظ أنه جعل عمارة الأرض إحدى الوظائف الكبرى التي من أجلها خلق الإنسان، كما أنه جعلها قيمة للخلافة وللعبادة. وفي ذلك ما فيه من التنويه بشأنها. وإن كنا نرى أن العبادة ولاسيما بمفهومها الواسع الذي ذكره الراغب تتضمن العبادة وأعمالها من حيث أنها مأمور بها. كما نلاحظ دقته في استخدام المصطلحات واتباعه واقتباسه من القرآن فقال العمارة ولم يقل النمو أو التنمية مثلا. ثم عرفها تعريفا دقيقا له مغزاه ومدلوله الاقتصادي فهي «تحصيل مابه تزجية المعاش لنفسه ولغيره» العمل على توفير كل ما يحتاجه الإنسان في معاشه وحياته من سلع وخدمات بحيث تكون حياته ومعاشه ميسرا وقد أناط بالإنسان أن يعمل بما يحقق ذلك له ولغيره. ونحن نشم من ذلك رائحة ضرورة أن يكون الناتج أكثر من المستهلك حتى يتأني أن يذهب جزء منه للغير.

ومن هذه الفقرة ومن الفقرة السابقة تتحدد قيمة الإنسان. «فمن لم يصلح لخلافة الله تعالى ولا لعبادته، ولا لعمارة أرضه فالبهيمة خير منه، ولذلك قال تعالى في ذم الذين فقدوا هذه الفضيلة «أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون»[٤] .

وفي ضوء هذا المعيار نعرف على وجه الدقة أين موقعنا نحن العالم الإسلامي

---

٢ – الذريعة : ص ٩١.

٣ – الذريعة : ص ٩٠.

٤ – الذريعة : ص ٩١.

المعاصر المتخلف اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وموقع العالم الغربي الذي حقق بعض الأمور وأهمل الكثير منها. إننا وهم سواء في المرتبة وإن تنوعت الأسباب والمواقف.

ومعنى ذلك أيضاً أن الراغب يقدم بذلك المعيار الموضوعي السليم للتقدم والرقي الحقيقي للإنسان، وهل هناك منصف مهما كان مذهبه أو عقيدته يجادل في معيار «إجادة عمل ما هو مخصص له»!!

لكن ما الذي جعل الراغب يذهب إلى جعل عمارة الأرض بما تنطوي عليه من شتى جوانب السلوك الاقتصادي عملا أساسيا من أعمال الإنسان؟

نترك التناول التحليلي لمضمون وأبعاد تلك العمارة لفقرة قادمة ونكتفي هنا بتناول حاجات الإنسان التي لا يمكن أن تشبع أو تدفع أو تسد إلا من خلال العمارة.

حاجات الإنسان :

بين الراغب أن من حاجات الإنسان الأساسية الطعام والثياب والسكن. وقد تمكن من التأكيد على الوظيفة الموضوعية للحاجة، وهي مابه وعليه تتوقف حياة الإنسان السوية المتوازنة وليست مجرد تحقيق لذة أو ازالة ألم يقول: «والإنسان الواحد من حيث إنه لم يكف أمر معاشه بانفراده في مأكله وملبسه ومسكنه، ولم يكن له سبيل إلى ثباته في الدنيا إلا بما يسد جوعه، ويستر عورته، ويقيه من الحر والبرد لم يكن له بد من تحصيل ذلك من الوجه المباح له. ولذلك قال الله تعالى: «إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا نضحي»[٥] .

ونلاحظ أن الراغب في موطن آخر قد عرف الحاجة بأنها «الفقر إلى الشيء مع محبته»[٦] .

أما اللذة فهي إدراك المشتهي[٧] . أما الشهوة فهي انبعاث الحس لطلب ما يتشوقه»[٨] أو هي «نزوع النفس إلى ما تريده وذلك في الدنيا ضربان؛ صادقة وكاذبة فالصادقة ما يختل البدن من دونه كشهوة الطعام عند الجوع، والكاذبة

---

٥ – الذريعة : ص ٩٥.

٦ – المفردات: ص ١٣٥.

٧ ، ٨ – المفردات : ص ٢٧٠، الذريعة. ص ٣٠٨.

ما لا يختل البدن من دونه ومنه قوله تعالى : «اتبعوا الشهوات»[٩] وعبر عن الضرب الأول بأنه مفيد وعن الثاني بأنه ضار ومن الواضح أن هناك فرقا واضحاً بين الشهوة أو الرغبة وبين الحاجة. فكل حاجة من حاجات الإنسان محتاجة إلى شهوة أو رغبة تحث وتحض الإنسان على القيام باشباعها، ومن هنا فهي هامة وضرورية طالما ارتبطت بحاجة حقيقية وفي ذلك يقول الراغب : «الشهوة إنما تكون مذمومة إذا كانت مفرطة وأهملها صاحبها حتى ملكت القوى، فأما إذا أدبت فهي المبلغة إلى السعادة وجوار رب العزة، حتى لو تصورت مرتفعة لما أمكن الوصول إلى الآخرة. وذلك أن الوصول إلى الآخرة بالعبادة، ولا سبيل إلى العبادة إلا بالحياة الدنيوية ولا سبيل إلى الحياة الدنيوية إلا بحفظ البدن ولا سبيل إلى حفظ البدن إلا باعادة ما تحلل منه، ولا يمكن إعادة ذلك إلا بتناول الأغذية، ولا يمكن تناول الأغذية إلا بالشهوة، فإذا الشهوة محتاج إليها، ومرغوب فيها وتقتضي الحكمة الألهية إيجادها وتزيينها»[١٠] .

وبهذا علنا ندرك مدى ما في الاقتصاد الوضعي من اختلال وجنوح في موقفه حيال الحاجة واللذة والرغبة، وربط الحاجة باللذة والألم. مع أن اللذة والألم ماهما إلا مجرد مؤشرات ومعايير تؤخذ بحذر.

وفي موطن آخر أضاف إلى الضروريات الثلاث حاجة النكاح «الجنس» وأكد من جديد على أن تلك الحاجات لا قوام للإنسان في الدنيا إلا بها «واعلم أن الذي هو ضرورة للإنسان من هذه اللذات ولا قوام له في هذه الدنيا إلاّ به، ما هو مشترك بينه وبين جنسه من الحيوان من المأكل، والمشرب ويجمعهما اسم الغذاء، والمنكح، فبالغذاء بقاء الأشخاص وبالنكاح بقاء الأنواع ولذلك صارت الحاجة إليهما ضرورية وصار تناولهما لا بد منه»[١١] .

نلاحظ في تلك العبارة أنه يشير إلى ما يعرف بالحاجات الفسيولوجية وكذلك بعض الحاجات الأجتماعية.

---

٩ – المفردات : ص ٢٧٠، الذريعة. ص ٣٠٨.

١٠ – الذريع ة: ص ١١٧.

١١ – الذريعة : ص ٣٠٩.

المبحث الثاني
النشاط الإنتاجي

أهمية الإنتاج :

أشار الراغب في أماكن متفرقة إلى أهمية الكسب أو الإنتاج، فهو من جهة يعتبر ركيزة من ركائز العمارة، أليست العمارة كما عرفها الراغب هي : «القيام بما فيه تزجية لحياة الناس وصلاح معاشهم»!! وبالطبع فإن ذلك لا يتأتي دون تواجد الكسب والإنتاج. ومعنى ذلك أن الإنتاج مطلب إسلامي امتثالاً للأمر الألهي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الموجود في الكون هو في جملته موارد ومصادر للثروة وليس ثروة جاهزة معدة للاستهلاك، ومعنى ذلك ضرورة ممارسة عملية تحويلها من موارد ثروة إلى ثروة فعلية، وتلك مهمة الإنسان، وبها تميز عن الحيوان، الذي قد كفي حاجاته، ولكنه حرم العقل والتمييز، بينما منح الإنسان التمييز الذي به يستطيع أن ينتج لنفسه ما يشاء في الوقت الذي يريد. وفي ذلك يقول : «ومن زعم أن الإنسان خلق خلقة ناقصة عن الوحشيات من حيث أنه لم يكف الملبس كما كفيته، ولم يعط سلاحا ذاتيا كما أعطى الكثير منها فنظره ناقص، إذ قد أعطى الإنسان بدل ذلك التمييز الذي يمكنه أن يتخذ به كل ملبس وكل سلاح حسب ما يريده، فيتناوله متى أراد ويضعه متى أحب»[١٢] .

وقد أخذ الإمام الغزالي تلك الفكرة من الراغب[١٣] .

وقد أكد الراغب على ضرورة انضباط الإنتاج بضوابط الصلاحية في كل أبعاده من وسائل وأساليب وغايات ونوعيات، وهو بذلك يتحول إلى عبادة في سبيل الله «ومتى كان سعي العبد في ذلك على الرجه الذي يجب وكما يجب يكون سعيه عبادة وجهاداً في سبيل الله»[١٤] .

أهمية التعاون في العملية الإنتاجية :

يلاحظ أن مبدأ التعاون قائم سواء على مستوى القطاعات أو المؤسسات أو داخل

---

١٢ – الذريعة : ص ٨٤.

١٣ – احياء علوم الدين : ص ٢٢٤ جـ ٣ دار المعرفة . ببروت.

١٤ – الذريعة : ص ٩٥.

المؤسسة بالاضافة إلى كونه ضرورة على المستوى العالمي. لا يستغنى أحد عن أحد، وفي داخل المؤسسة لا مناص من توافر عناصر الإنتاج، ومرجع ذلك صعوبة أن يقوم أحد بنفسه باشباع كل حاجاته بل بإشباع أدنى حاجاته. وقد نبه الراغب على ذلك وضرب مثالا بلقمة الطعام بين فيه العدد الكبير من الذين تعاونوا على انتاجها[١٥] ، وقد أخذ منه هذا المثل بعينه الإمام الغزالي مسمياً له برغيف العيش أو الخبز[١٦] .

وقد ذهب الراغب إلى أنه إنطلاقا من هذه الحاجة إلى التعاون كان لابد من تنظيم له ليمكن تواجده على الوجه المرضي، فقام ما يسمى بالتخصص وتقسيم العمل. وهكذا نجد أن القدرة المحدودة أو القاصرة عن سد كل حاجة أوجدت حتمية تفرغ الإنسان لعمل ما وكان لابد من وضع اسلوب سليم لهذا التفرغ وإلا من المحتمل أن ينكب الناس على تفرغ ما ويتركون الآخر فلا يستقيم أمر الحياة ومن ثم كان التخصص وتقسيم العمل الذي يقوم على الميول والرغبات والقدرات. ومن حكمة الله تعالى وقدرته أن جعل تلك الميول والرغبات والقدرات متباينة حتى تتنوع الأعمال ولولا ذلك لانصرفوا إلى بعضها وتركوا الآخر.

يقول الراغب : «لما احتاج الناس بعضهم إلى بعض سخر الله تعالى كل واحد منهم لصناعة ما يتعاطاها، وجعل بين طبائعهم وصنائعهم مناسبات خفية واتفاقات سماوية ليؤثر كل واحد منهم حرفة من الحرف يشرح صدره لها ويفرح بملابستها، وتطيعه قواه لمزاولتها، ولو كلف صناعة أخرى ربما وجد متبلداً فيها متبرماً بها، وقد سخرهم الله لذلك لئلا يختاروا بأجمعهم صناعة واحدة فتبطل الأقوات والمعاونات، ولولا ذلك لما اختاروا من الأسماء إلا أحسنها ومن البلاد إلا أطيبها ومن الصناعات إلا أجملها، ومن الأعمال إلا أرفعها ، ولتفاخروا على ذلك»[١٧] .

ولعل من أبلغ ما يستفاد هنا أهمية تنوع الصناعات والمكاسب، وأهمية تقسيم العمل وضرورة قيامه على الميول والرغبات والقدرات[١٨] ، وعدم فرضه فرضاً على

---

١٥ - الذريعة : ص ٣٧٤.

١٦ - احياء علوم الدين : ص ١١٨ جـ ٤.

١٧ - الذريعة : ص ٣٧٥.

١٨ - الذريعة : ص ٣٧٩.

الناس، كما أن تقسيم العمل لا شك يؤدي إلى المزيد من الإنتاج. وهو بذلك يكون قد سبق الغزالي ثم بعد ذلك بكثير آدم سميث في تناول هذا الموضوع.

عناصر الإنتاج :

واضح كل الوضوح من فكر الراغب الاقتصادي أنه يؤكد على عنصر العمل وهذا شيء أوضح من أن يناقش، لكنه مع ذلك أبرز أهمية عنصر رأس المال الحقيقي ممثلاً في الآلات والسلع التي تسهم في إنتاج غيرها، كما بين بوضوح ما يعرف بالموارد الطبيعية.

وفيما يتعلق برأس المال نراه يشير في أكثر من مناسبة إلى آلات مثل المنشار والمنحت فيقول «والمنشار والمنحت لنصلح بهما الباب والسرير ونحوهما»[١٩] والملاحظ هنا انه استخدم مصطلح الإصلاح بدلاً من مصطلح الإنتاج فالمنشار لإصلاح الباب أو بالتعبير الحديث لأنتاج الباب. وغير خاف مدى دقة وأفضلية المصطلح الأول لمافيه من افادة عن مضمون العملية وهي جعل الشيء صالحا لخدمة الإنسان واشباع حاجاته، هذا من جهة ومن جهة أخرى اشعارا بأهمية أن يتحرى الصلاح في كل جانب من جوانب هذه العملية. كذلك فقد أشار إلى آلة المقراض ذاكرا على أنها أقل آلة يستعملها الناس وفيها مافيها من الفوائد[٢٠] . وقد أخذ منه الغزالي هذا المثل[٢١] .

أما عن حديثه عن الموارد الطبيعية فمما قاله حيالها : «أعلم أن كل ما أوجد في هذا العالم فإنما أوجد لأجل الإنسان، إما لانتفاعه به كالخيل والبغال والحمير، أو الأغذية له كالبقر والغنم والحبوب والثمار، وإما لانتفاع ما ينتفع به الإنسان كالعشب والحشرات»[٢٢] ولعل ما يحمد للراغب كثرة وعمق ما تناوله حيال موضوع العلم والتعليم وضرورة توفرهما وغير خاف أثر ذلك على كفاية عنصر العمل وغيره من العناصر.

وقد شدد كثيرا على أهمية تجويد الإنتاج وغيره من كل افعال الإنسان «واعلم أن

---

١٩ – الذريعة : ص ٩٠.

٢٠ – الذريعة : ص ٢٣٢.

٢١ – إحياء علوم الدين : ص ١٩ جـ ٤.

٢٢ – الذريعة : ص ٨٤.

كل فعل يحتاج فيه إلى إيجاده وتزيينه وتجويده دنيويا كان أو أخروياً»[٢٣] بل لقد جعل تجويد العمل والحذق فيه عنصرا أساسيا من عناصر معيار الرفعة والوضاعة فيقول : «فالرفيع من تحرى الحذق في صناعته وأقبل على عمله وطلب مرضاة ربه بقدر وسعه وأدى الأمانة بقدر جهده»[٢٤] وهنا نلمس بوضوح ضرورة توفر الباعث الصالح في العمل والإنتاج وهو مرضاة الله سبحانه وتعالى.

العمالة والبطالة :

من أحسن ما قدمه الإمام الراغب من فكر اقتصادي هو فكره حيال موضوع العمل والبطالة.

وبهذه المناسبة عاد فأكد على ضرورة القيام بالنشاط الأنتاجي من منطلق عقائدي ومن منطلق اجتماعي. فعبادة الله تعالى الممثلة في الشعائر المعروفة لا يمكن إقامتها إلا مع تأمين حاجات الإنسان الأساسية ومن ثم فإن تأمين ذلك واجب لأن كل ما لا يتم الواجب إلا به فواجب كوجوبه[٢٥] .

ومن لا يسهم في العملية الإنتاجية فمعنى ذلك أن يعيش عالة على غيره.

ومن كان قادراً على العمل ويتركه فهو بذلك يكون ظالما لغيره، لكن كيف ذلك؟ يقول الإمام الراغب : «وإذا لم يكن له إلى إزالة ضرورياته سبيل إلا بأخذ تعب من الناس فلابد أن يعوضهم تعباً من عمله وإلا كان ظالماً. فمن توسع في تناول عمل غيره في مأكله وملبسه ومسكنه وغير ذلك فلابد أن يعمل لهم عملاً بقدر ما تناوله منهم، وإلا كان ظالما لهم سواء قصدوا إفادته أو لم يقصدوها. ومن رضى بقليل من عملهم فلم يتناول من دنياهم إلا قليلا يرضى منه بقليل من العمل. ومن أخذ منهم المنافع ولم يعطهم نفعاً فإنه لم يأتمر لله تعالى في قوله : «وتعاونوا على البر والتقوى».

ولم يدخل في عموم قوله تعالى : «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض». ولهذا ذم من يدعى التصوف فيتعطل عن المكاسب، ولم يكن له علم يؤخذ منه ولا عمل صالح

---

٢٣ – الذريعة : ص ١٢٥.

٢٤ – الذريعة : ص ٣٧٩.

٢٥ – الذريعة : ص ٣٨٠.

في الدين يقتدي به بل يجعل همه عاير بطنه وفرجه، فإنه يأخذ منافع الناس ويضيق عليهم معاشهم ولا يرد إليهم نفعا، فلا طائل في مثلهم إلا بأن يكدروا المشارب، ويغلوا الأسعار. ولهذا الشأن كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذا نظر إلى ذي سيماء سأل عنه أله حرفة؟ فإن قيل: لا، سقط من عينيه. وقد استحسن النبي صلي الله عليه وسلم من وفد عبد قيس لما سألهم فقال ما المروءة؟ فقالوا : العفة والحرفة.

ومن الدلالة على قبح فعل من هذا صنيعه أن الله تعالى ذم من يأكل مال نفسه اسرافاً وبداراً فما حال من يأكل مال غيره على ذلك، ولا ينيلهم عوضاً ولا يرد عليهم بدلاً»[٢٦] وفي عبارة أخرى نص على ان المتعطل باختياره ظالم «حيث يأخذ منافع الناس ولا يعطيهم منفعة»[٢٧] .

هذه عبارة مطولة تعمدنا نقلها كاملة لما فيها من دلالات ومضامين اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، ويتحليلها نخلص إلى ما يلي :

١ – نلاحظ أولا بروز دور العمل في العملية الانتاجية وفي قيم السلع والخدمات.

٢ – أهمية أن يبذل الإنسان جهداً يعادل على الأقل استهلاكه.

٣ – أن أي فائض عن مقدار ما يقدمه يحصل عليه الإنسان يعتبر ظلما للغير.

٤ – ابراز الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للبطالة، ولعله يعتبر سابقا بكثير لعصره عندما ربط بين البطالة وارتفاع الأسعار والذي لم يعرفها الفكر الغربي إلا في الوقت الراهن. كذلك فقد بين أثر البطالة في انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي للعاملين. ومعنى ذلك أن البطالة ليست مشكلة شخصية بل هي مشكلة اجتماعية عامة.

٥ – حملته الصريحة على أدعياء التصوف الذين لا عمل لهم.

٦ – ربطه الواضح لتلك القضية الاقتصادية بمصادرها الشرعية من الكتاب والسنة.

٧ – إذا كانت البطالة الاختيارية ظلما فإن على الدولة مسئولية عدم حدوثها وكذلك عدم حدوث بطالة إجبارية.

---

٢٦ – الذريعة : ص ٣٨٠.

٢٧ – الذريعة : ص ٣٥٨.

ولم يقف الإمام الراغب في تناوله لموضوع البطالة إلى هذا الحد بل تعداه إلى تبيان ما في ذلك من آثار سلبية مدمرة على المستوى الإنساني والفسيولوجي.

فقد أشار الراغب إلى أن البطالة تتعارض وتتصادم مع فطرة الإنسان بل مع فطرة الحياة نفسها حيث بلا عمل تموت كل مالديه من قوى مادية ومعنوية.

ومن ناحية أخرى فإن «الفراغ» يبطل الهيئات الإنسانية.

ولعله بذلك يكون من الرواد الأوائل الذين نادوا بأن العمل حياة مقدماً تحليلاً علمياً لهذه المقولة. وربما كان غير مسبوق إلى ذلك.

بل لقد وصل إلى ما وصل إليه الفكر الاقتصادي المعاصر من أن العمل حاجة من حاجات الإنسان شأنه شأن حاجته إلى الطعام وغيره[٢٨] .

ولإمامنا الراغب في ذلك كلمات مأثورة منها : «من تعطل وتبطل انسلخ من الإنسانية بل من الحيوانية، وصار من جنس الموتى.. وأن من تعود الكسل ومال إلى الراحة فقد الراحة»[٢٩] .

بل لقد ذهب إلى أبعد من ذلك تدليلا على حتمية النشاط والعمل البشري في المجال الاقتصادي فعلل ضرورة السعي للحيوان حتى ينال رزقه حتى لا تتعطل فائدة ما جعل له من قوة التحرك.

وكذلك لم يخلق الله تعالى للإنسان مايحتاجه من سلع وخدمات جاهزة معدة حتى لا تبطل فائدة الفكرة الموجودة لديه «ولما جعل للإنسان قوة الفكرة ترك من كل نعمة أنعمها تعالى عليه جانبا يصلحه هو بفكرته، لئلا تبطل فائدة الفكرة، فيكون وجودها عبثاً»[٣٠]. وقد أخذ هذا المعنى منه الغزالي[٣١] ومن هذه الكلمة يتضح مدى عمق نظر الراغب حيال قضية الموارد والعمل الإنساني وفيها يؤكد على مصطلح الإصلاح وليس الإنتاج.

مجالات النشاط الاقتصادي : أهميتها وترابطها

تكلم الإمام الراغب عن ذلك الموضوع فأبان بقدر طيب من الدقه والعمق هذه

---

٢٨ – د. إسماعيل صبري «نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. ص ٢١٩ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

٢٩، ٣٠ – الذريعة : ص ٣٨٢.

٣١ – احياء علوم الدين : ص ١١٨ جـ ٤.

المجالات وكيف تترابط ببعضها البعض على غرار ما هو معروف اليوم بالدوافع للأمام وللخلف، وكذلك ماهو معروف في المحاسبة القومية بجدول المدخلات والمخرجات. وبالطبع فإن فكر الراغب في ذلك لا يقارن بالفكر المعاصر تحليلاً وتفصيلاً، وما كان يطلب من الراغب مثل ذلك ويكفيه أن قدم البذور والجذور منذ حوالي ألف عام.

يقول الراغب : «الصناعات ثلاثة أضرب : إما أصول لاقوام للعالم دونها وهي أربعة أشياء : الزراعة والحياكة والبناية والسياسة. وإما مرشحة لكل واحدة من هذه وخادمة لها كالحدادة للزراعة والحلاجة والغزل للحياكة وإما ثمرة لكل واحدة من تلك ومزينة لها كالطحانة والخبازة للزراعة والقصارة للحياكة»[٣٢] .

الا يعتبر ذلك بذوراً لنظرية الترابط الاقتصادي!!! وقد أخذها منه الغزالي(*) .

معايير الأفضلية بين الصناعات والأنشطة المختلفة :

تطرق الراغب لهذه المسألة الدقيقة الهامة وقدم ثلاثة معايير هي[٣٣] :

١ – طبيعة الجهد التي تحتاجه الصناعة أو المهنة أو العمل وهل هو جهد عقلي أم بدني وكلما توقف العمل على الجهد العقلي كان أفضل.

٢ – نوعية العائد منه وكلما كان نفعه عاماً كان أفضل.

٣ – طبيعة موضوع العمل وكلما كان الموضوع أو المحل أشرف كان العمل والنشاط أفضل ولاشك أن هذه المعايير أو بعضها مازالت تمثل معاييرا طيبة للتفاضل بين الصناعات والشيء الذي يدعو للأعجاب هنا أنه لم يدخل العائد الخاص كمعيار للتفاضل.

المبحث الثالث
الثروة ومصادرها

تكلم الراغب هنا في مسائل عديدة منها النقود وأهميتها ووظائفها والتفاوت في الثروات، ومصادر الثروة، ونوعية وطبيعة العلاقة بين الإنسان والثروة، وسلوك الناس

---

٣٢ – الذريعة : ص ٣٨٥.

٣٣ – الذريعة : ص ٣٨٥.

حيال تحقيق الثروة وتقويم هذا السلوك وتفسير تباين الآيات والأحاديث حيال المال والثروة، وهو في ذلك يتناول الواقع كما هو «السلوك الواقعي» كما يتناوله من حيث ما ينبغي أن يكون «السلوك المعياري».

وفيما يلي نعرض عرضا كليا لما قدمه الراغب من فكر حيال تلك المسائل :

مصادر الثروة والدخل :

هناك مصدران : اكتساب الثروة بمعنى قيام الإنسان ببذل جهده أو توظيف ماله قصد الحصول على الثروة والمزيد منها كالتجارة والصناعة.

والمصدر الثاني : ما حصل عليه الفرد من غير اكتساب كالميراث مثلاً [٣٤] .

والملاحظ أن الراغب لم يدل بتفضيل أكثر من ذلك، ولكنه آثار قضية قد تكون هامة وهي علاقة العوامل القدرية بالحصول على الثروات مبينا أن الاكتساب لا يخلو من شيء من الجد أو البخت بينما المصدر الثاني فهو قائم كلية عليه.

وفيما يتعلق بمصدر الاكتساب بين الراغب أن هناك أساليب مشروعة وأخرى غير مشروعه، وببصر ثاقب بين الراغب أن اكتساب المال من وجهه صعب بينما من يرضي بكسبه من حيث ما اتفق فقد يسهل عليه.

وهو بذلك يصف نموذجية من السلوك حيال الثروة كسباً وانفاقاً. نموذج ينقبض عن الكسب واقتناء المال ويسترسل في انفاقه ويطلب المال لتحقيق المحمدة به، ونموذج مغاير تماماً، ثم يوضح أن النمودج الأول هو النموذج المفضل[٣٥] .

ويصل إلى تمييز سلوكين يعتبر أحدهما سلوكاً عاقلاً حكيماً والثاني سلوكاً جاهلاً الأول يتمثل في تحصيل المال من وجهه وفي وقته ثم انفاقه في المكرمات ومن ثم فصاحب هذا السلوك عادة (مقل) قليل الثروة والدخل. عكس السلوك الثاني الذي يحرص على جمع المال من حيث اتفق، وعادة ما يكون مثل هؤلاء ذا ثروة كبيرة[٣٦] .

---

٣٤ – الذريعة : ص ٣٩٣.

٣٥ – الذريعة : ص ٣٩٢.

٣٦ – الذريعة : ص ٣٩٥.

طبيعة علاقة الإنسان بالثروة :

تحدث الراغب في ذلك مشيراً إلى أن قلة من الناس هي التي فهمت مراد الله تعالى من هذه الثروة وهي تيسير حياة الناس واستخدامها فيما يعود عليهم بالنفع، ومن ثم فهناك ضوابط على استخدامها وانفاقها وهم ملتزمون بتلك الضوابط، انهم فهموا أنها عارية أو وديعة أو منيحة ومن ثم سهل عليهم الانفاق على الغير وسهل عليهم التزام الأوامر في عدم الإسراف أو بمعنى أوضح في التعامل معها. بينما الكثرة رأوا أنها ملكية ذاتية مؤيدة أصلية ولم يلزم حيالها بأي ضابط خاصة فيما يتعلق بالانفاق منها على الغير وفي سبيل الصالح العام.

يقول الراغب : «ان الله تعالى أوجد أعراض الدنيا بلغة فأتخدها الناس عقدة، وجعل الدنيا منزلاً وممراً فصيروها موطناً ومقراً إلا قليلاً منهم فإنهم أنزلوها حيث أنزلها الله تعالى فهي من وجه منيحة وهي من وجه وديعة في يد الأنسان رخص له في استعمالها والانتفاع بها بعد أن لا يسرف فيها لكن الإنسان لجهله أغتر بها فظن أنها قد جعلت له هبة مؤيدة فركن إليها واعتمد عليها ولم يؤد أمانة الله تعالى فيها»[٣٧] .

والوضع الرشيد لعلاقة الإنسان بالمال هو ما يقوم على فهم موقعه في سلم مقوماته وأهدافه فالإنسان غايته السعادة الأخروية ولتحقيق ذلك نجد المال وسيلة لا غنى عنها، فهي وسيلة لا غاية وهو في الوقت نفسه هام وأساس على مستوى الوسائل.

وقد عاد فبين بأسلوب آخر مذاهب الناس حيال الثروة كسباً واستخداماً، وقد قسمهم إلى ثلاثة أقسام[٣٨] :

١ – طلب المال بأي وجه اتفق معتبراً إياه كل شيء غير ملتفت إلى العاقبة وإياه قصد الله تعالى بقوله : «يحسب أن ماله أخلده».

٢ – طلب على الوجه الذي يجب وذلك بالاقتصار على ما لا يمكن التبلغ بأقل منه من الوجه الذي يجب كما يجب.

٣ – التوسع في طلبها لكن مع مراعاة ما يجب وبحيث يكون وكيلاً عن الله تعالى فيكتفي من الانفاق على قدر الحاجة فقط ويحيل الباقي مصروفا إلى ما دعي إليه.

---

٣٧ – الذريعة : ص ٣٩٦.

٣٨ – الذريعة : ص ٣٩٨.

ومعنى هذه القسمة الثلاثية أن هناك فريق (عبدة المال) وفريق المقلين منه تماما وفريق يتعامل مع المال لا من منطلق العبادة ولا من منطلق الزهد الأعجمي بل على أنه أداة للأستفادة الذاتية والعامة فيحصله ويستخدمه من هذا المنظور.

وبعد هذا التقرير أو الوصف الواقعي ذهب الراغب إلى تفضيل الفريق الثالث على الفريق الثاني وذم الفريق الأول، وقد سمى الفريق الأول عبدة الطاغوت. وكم كان الراغب موفقاً كل التوفيق في هذا التقويم الذي ذهب فيه إلى تفضيل من راعى الدنيا والآخرة وهم الفريق الثالث واعتبره المنهج الوسط، وبين سر أفضليتهم حيث أن بهم قوام أسباب الدنيا والآخرة ولأن أمورهم مبنية على الأعتدال الذي هو أشرف الأحوال ولأنه «كما يقبح أن يشتغل «يستغرق» الإنسان بأمر بدنه ودنياه لأنه يصير مضاد الله في إبطال وتضييع أحد جزئيه المركب عليه كذلك يقبح أن يضيع الجزء الآخر الذي هو بدنه ودنياه لأنه يصير مضاد الله تعالى في ابطال ما أوجده الله وأتقنه»[٣٩] .

وهكذا برهن على أفضلية هذا السلوك لأنه يتواءم مع وظيفة الإنسان ومع فطرته ومع القانون العام الذي يجعل الوسطية والأعتدال هي أفضل الأوضاع ومع تشغيل كل الطاقات وأشباع كل القوى.

وقد ناقش من ذهب إلى أفضلية النموذج الثاني الذي سماه «نموذج النساك» وهم الذين رفضوا الدنيا بالكلية محتجين بقوله تعالى: «وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون» ورد عليهم قائلاً : «إن أعظم عبادة الله تعالى ما يكون عائداً بمصالح عباده ففي الحديث الخلق كلهم عيال الله وأحب الناس إليه أنفعهم لعياله»[٤٠] .

كما رد على مقولتهم : «ان الناس ثلاثة رجل شغله معاده عن معاشه وتلك درجة الفائزين ورجل شغله معاشه عن معاده وتلك درجة الهالكين، ورجل مشتغل بهما وتلك درجة المخاطرين. وقد علم أن الفائز أحسن حالاً من المخاطر». رد قائلاً : «المنازل الرفيعة لا تنفك عن المخاطرة. والمخاطرة المحسوبة أعلا درجة من طلب السلامة وأعتزال الحياة[٤١] .

---

٣٩ – الذريعة : ص ٤٠٢.

٤٠ – الذريعة : ص ٤٠٢.

٤١ – الذريعة : ص ٤١٣.

وقد نقل عنه الغزالي هذا الحديث دون إشارة، كما أنه لم يوفق مثلما وفق الراغب في التعرف على الموقف الإسلامي الدقيق حيال تلك النماذج وخاصة ما يتعلق بالمقارنة بين النموذج الثاني والنموذة الثالث. حيث مال إلى تفضيل الثاني[٤٢] وإن كانت عباراته ومواقفه هنا مضطربة عكس الراغب.

ولم يغب عن الراغب أن يشير إلى قضية كثيراً ما أثارت الجدل والشبه وهي قضية الزهد والتوكل وعلاقتهما بالنشاط الاقتصادي والانتاجي والانفاقي، وموقف الراغب وضحه وضوحاً كافياً حيال ذلك.

فبين أن الزهد لا علاقة له بالإقدام وعدم الإقدام على النشاط الاقتصادي. كما لا يتعلق بمقدار الكسب ولا بمقدار الإنفاق. وإنما هو مرتبط فعلا بكيفية الأكتساب والإنفاق ورد بقوة على من ربط بين الزهد وترك النشاط الاقتصادي مدعماً تخطئته لهذا الزعم بالعديد من الأدلة. يقول الراغب: «واعلم أنه ليس الزهد من ترك المكسب في شيء كما توهمه قوم أفرطوا حتى قربوا من مذهب المانوية والبراهمة والرهابنة، وأن ذلك يؤدي إلى خراب الدنيا، وهلاك العالم، ومضادة الله سبحانه وتعالى فيما قدر ودبر»[٤٣].

وفي عبارة أخرى له يقول : «الاعتبار في تناول الدنيا والاستكثار منها أو الاستقلال والزهد فيها أو الرغبة ليس بتناول القليل والكثير بل بتناولها من حيث ما يجب، ووضعها كما يجب.. فليكن أخذك ما تأخذه وتركك ما تتركه لله عز وجل لا لغيره»[٤٤] .

ومن حسن فطنة الراغب أنه بعد أن تناول نماذج سلوكيات البشر حيال الأموال سواء منها المختل أو الرشيد. حذر أصحاب السلوك المختل من مغبة سلوكهم هذا مبيناً أن هناك آثاراً سلبية تلحق بهم من جراء ذلك منها توقيع عقوبات قانونية عليهم، ومنها تعرضهم لاختلالات نفسية مدمرة.

وفي ذلك يقول : «لله عز وجل عقوبتان في معاقبة من تناول مالا يجوز له تناوله من الدنيا، أو يتناوله من الوجه الذي يجوز له لكنه لم يوف حقه، إحدى العقوبتين ظاهرة

---

٤٢ – احياء علوم الدين : ص ٨٦ جـ ٢.

٤٣ – الذريعة : ص ٣٢١.

٤٤ – الذريعة : ص ٤٠٥.

للبصر والبصيرة مثل عقوبة الغصب والسرقة ومنع الزكاة فإن عقوبات ذلك ظاهرة وأمر السلطان باقامتها. والثانية خفية عن البصر مدركة ببصائر أولى الألباب كعقوبة من تناول مالا من حيث لا يجوز تناوله، أو منعه من حيث لا يجوز منعه لا على وجه فيه حد أمر السلطان بإقامته، فهذا عقوبته ما روي : أيما عبد سكن قلبه حب الدنيا بلى بثلاث: شغل لا يبلغ مداه، وفقر لا يدرك غناه وأمل لا يدرك منتهاه وما قاله عليه السلام : «من كانت الدنيا أكبر همه شتت الله عليه أمره، وجعل فقره بين عينيه، ولم يبال الله في أي واد من الدنيا أهلكه» وعلى ذلك قول الله تعالى : «إنما يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا وتزهق أنفسهم وهم كافرون»[٤٥] .

هل نلمس من هذا التحليل وجود علاقة بين مقولة الاقتصاد الوضعي من أن الرغبات لا تتناهي وأنه مهما عمل الإنسان وانتج فلن يمكنه اشباع حاجاته وكلما اشبع حاجة أو رغبة ظهرت رغبات وحاجات، هل هناك علاقة بين ذلك وبين القيم المضمرة في هذا الاقتصاد من جعله الدنيا ومتعها هي الغاية وهي السعادة!!!

وعلى الوجه المقابل هل يبقى هذا التشخيص للمشكلة الاقتصادية في اقتصاد يقوم على قيمة أن الدنيا بما فيها وسيلة لا غاية!! المواقف مختلفة لأن المنطلقات والقيم متباينة.

الغنى والفقر :

بين الراغب بتوفيق كبير ان الغنى يمكن صاحبه من كثير من القرب كالزكاة والحج حيث لا يتمكن الفقير من القيام بها. ومعنى ذلك التحبيب في الغنى والتزهيد في الفقر ومع ذلك فله تحليل في الفقر تجدر الإشارة إليه.

لقد بين الراغب أن هناك أنواعاً متعددة للفقر ومنها «وجود الحاجة الضرورية... وعدم المقتنيات» وفقر النفس وهو ما يعني الشره»[٤٦] .

وقد ذهب الراغب إلى أن وجود الفقر في دنيا الناس وكذلك التخوف منه شيء فطري وسنة كونية تسهم في اصلاح الكون وعمارة الدنيا، حيث أنهما وراء الجد

---

٤٥ – الذريعة : ص ٤٠٧.

٤٦ – الذريعة : المفردات: ص ٣٨٣.

وأحتمال المشاق، في تحمل الأعمال وممارسة النشاط الاقتصادي. ومن عباراته في ذلك «لو كفى كل واحد من الناس أمره لأدى إلى فساد العالم» ، «فلو لم يكن الفقر وخوفه لما انتظم معاش العالم، فمن كان يتولى الحياكة والحجامة والدباغة والكناسة؟

ومن كان ينقل المير والملابس من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال؟»[٤٧] وينبغي أن يحمل ذلك منه لا على أنه يحبذ الفقر بمفهوم العوز والجوع والعرى والجهل... إلخ. بل كل ما يفهم منه أن اختلاف الناس فيما لديهم من أموال، وحب كل فرد في تحسين حاله وزيادة ما لديه هو أمر هام في دنيا الناس حيث يندفع الجميع للعمل والنشاط ومعنى ذلك أنه إقرار بأن التفاوت في الثروات والدخول من جهة وحب التملك لها من جهة والخوف من فقدانها وضياعها، كل ذلك أمور قائمة ومركوزة في الكون وهي لمصلحة العمارة والتقدم لما فيها من الحث والحض على المزيد من النشاط الاقتصادي، ومما يؤكد لنا على صحة فهمنا هذا لمقصود الراغب تلك الآيات الكريمة التي استشهد بها هنا على مقولته هذه ومنها قوله تعالى: «نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا»[٤٨] . «ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض»[٤٩] .

النقـــود :

تكلم الراغب عن النقود مشيرا إلى طبيعتها وأهميتها ووظائفها، وسلوك الأفراد حيالها . وبالطبع فإن الراغب لم يتناول تلك الجوانب تناولاً تحليلياً كما هو الحادث الآن، هذا لم يحدث ولا يتوقع حدوثه من شخص عاش قبل ما يقرب من ألف عام.

ومن الأشياء الجديرة بالاعتبار هنا أن أثر الراغب في فكر الغرالي في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل – كان جوهرياً وبارزاً، وشهرة عطاء الغزالي في الفكر النقدي في غير حاجة إلى بيان.

لقد بين الراغب أن النقود هي أحد العوامل والعناصر الأساسية في قوام الدنيا وتقوم وتطور المجتمعات، وبدونها ما كان هناك انتاج بهذا الحجم وهذا النوع ولا توزيع

---

٤٧ – الذريعة : ص ٣٧٨.

٤٨ – الزخرف : ٣٢.

٤٩ – الشورى : ٢٧.

ولا غيره من شتى مجالات النشاط. ومنشأ النقود مداره الحاجة، وذلك لضرورة التعاون وتقسيم العمل، ومن ثم ظهور الفائض والعجز، وضرورة التبادل، ولا تنهض المقايضة بهذة المهمة. ومن هنا ظهرت النقود وظهرت أهميتها[٥٠] . وقد اعتبرها الراغب أحد الحكام العدول في الأرض : «وأما الحكام العدول في الأرض فثلاثة... والناض المعتبر به «النقود» وأعلاه الدينار، والناض من وجه كالحاكم ومن وجه كالآلة للحاكم يعتبر به إذا قيس عمل بعمل»[٥١] .

كذلك فقد أكد على وظيفة النقود من حيث كونها وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم «وأعلم أن الناض الذي هو العين والورق حجر جعله الله سبحانه سببا «وسيلة» للتعامل به[٥٢] «ولو تصورنا ارتفاع الضروريات التي تستدفع بها لكانت هي والحصباء سواء»[٥٣] كذلك فقد بين خصائص النقود من كونها ذات منفعة غير مباشرة فهي على حد تعبيره «خادمة لغيرها» ومع أهمية النقود عند الراغب إلا أنه من حيث مقارنتها بالسلع والخدمات فإنه يجعلها في مرتبة أقل وقد نظر إليها على أنها تخدم غيرها من الأموال ولا تخدم هي من أي مال يقول : «وأدون الخارجات الناض لأنه خادم غير مخدوم، وسائر القنيات خادم من جهة ومخدوم من جهة، لأن النفس يخدمها البدن، والبدن يخدمه المأكل والملبس، وهما يخدمهما المال «النقود» فالمال من حقه أن يكون خادماً لغيره من القنيات وألا يكون شيئاً من القنيات خادماً له»[٥٤] .

ومهما كان لنا من ملاحظة حول معيار التفاضل هذا، ومدى الاعتداد به، فإن ذلك يفيد عدم الوله والافتتان بالنقود من حيث هي فما هي إلا أداة ووسيلة للأموال الحقيقية، وهذا لا ينفي كونها وسيلة ضرورية لا غني عنها. وقد عاب الراغب على الكثير من الناس سلوكهم حيال النقود حيث افتتنوا بها لدرجة أن صاروا خدماً وعبيداً لها وهم تعساء بنص الحديث الشريف: «تعس عبد الدينار والدرهم» ومن جهة أخرى فقد عاب على من أستخف بأهميتها ووظيفتها في الحياة فأكتنزها. وقد فهم الكنز على أنه

---

٥٠ – الذريعة : ص ٣٨٨.

٥١ – الذريعة : ص ٣٥٤.

٥٢ – الذريعة : ص ٣٩٠.

٥٣ – الذريعة : ص ١٣٠.

٥٤ – الذريعة : ص ٣٨٩.

حبس النقود عن التعامل وهو بذلك يبطل المقصود بخلقها، وكذلك من حولها عن وظيفتها إلى استعمالات أخرى كالأواني وغيرها وذلك يتسبب حسب تعبير الراغب «في منع الناس عن تصريفه في معاملاتهم وتضييقه عليه مكاسبهم»[٥٥] وبعبارة أخرى فإن عمل ذلك يكمش من حجم التعامل ويهبط من مستوى النشاط الاقتصادي.

وقد توصل الراغب في تفسيره لعبدة النقود إلى أن سماها صنماً وهم يعكفون عليه[٥٦] ورغم ان الغزالي قد أخذ هذه الأفكار عن النقود من الراغب إلا أنه فصّلها وطورها[٥٧] .

إزالة التفاوت بين النصوص حيال الدنيا[٥٨] :

ظاهرياً نجد نصوصاً قرآنية ونبوية تمدح الدنيا وما فيها من أموال وأخرى تذمها. وليس هناك في الحقيقة تفاوت أو تعارض، فمدحها باعتبار «تناولها وإنفاقها على ما يحمد» وذمها باعتبار اتخاذها غاية وهدفا.

وقد أشار الراغب إلى أن المال هو من حيث ذاته عنصر حيادي بمعنى أنه مفيد وخير إن استخدم في الافادة الحقيقية والخير وهو شر وضار إن استخدم في غير ذلك يقول في ذلك «الأموال سبب للخيرات إذا كانت مع العقل وسبب للشرور إذا كانت مع الجهل»[٥٩] .

وهكذا نجد العقلانية أو الرشد في مفهومها الاسلامي كما عبر عنه الراغب تختلف إلى حد كبير عن مفهومها في الاقتصاد الوضعي. إنها في الإسلام تستهدف الخير وتدور معه وإلا فهو الجهل والسفه وعدم الرشد. وهي هناك ومهما قيل فيها تستهدف المزيد من الثروة والمال ومن استهلاكهما.

المبحث الرابع : الإنفاق

كما تناول الراغب الإنتاج بالحديث تناول الانفاق، وقد جاء تحليله لموضوع الإنفاق

---

٥٥ – الذريعة : ص ٣٨٨.

٥٦ – الذريعة : ص ٣٩٠.

٥٧ – الذريعة : إحياء علوم الدين ص ٩١ ح ٤.

٥٨ – الذريعة : ص ٤٠١.

٥٩ – الذريعة : ص ١٣١.

محتوياً على أبعاد تحليلية وأخرى قيمية، كما تناول الاستهلاك والانفاق الاجتماعي والاستثماري.

بدأ الراغب فبين أن هناك نموذجين للسلوك الانفاقي، سلوك ممدوح وسلوك مذموم ومعنى ذلك أنه بدأ من أول لحظة يعطي قيماً معينة للسلوكية الانفاقيين.

ماهو الانفاق الممدوح؟ أجاب بأنه ما يكسب صاحبه العدالة والحرية والأجر وقد بين ما يقصده بتلك المقولة التي هي إلى الفلسفة أو الدين أقرب منها إلى الاقتصاد. فقال إن الانفاق الممدوح هو ما أوجبت الشريعة بذله أو ندبت إليه سواء في ذلك الانفاق الاستهلاكي أو غيره(٦٠) .

وبرغم بعد هذه الألفاظ إلى حد ما عن الحقل الاقتصادي إلا أن فيها ما يفيد أهمية ربط الانفاق بالعدالة من جهة وبالتحرر من عبوديته من جهة ثانية وبتحقيق عائد «ثواب» منه من جهة ثالثة.

ومهما يكن من أمر فإن الإنفاق الممدوح هذا يتضح تماما من خلال تحديده للانفاق المذموم فالمذموم عند الراغب هو الإنفاق الاختلالي غير المتوازن وذلك بأن يكون فيه اسراف وتبذير أو فيه إمساك وتقتير. ومعنى ذلك أن الممدوح في الإنفاق هو «التوازني» ولم يقف الراغب عند ذلك بل بين مضمون كل من الإسراف والتقتير، وهنا نجد الإسهام البارز على المستوى التحليلي وعلى المستوى السياسي.

فكل من الإسراف والتقتير له عنصران أوبعدان بعد كمي وبعد كيفي. فالتبذير من حيث الكم هو الانفاق أكثر مما ينبغي، والتقتير من حيث الكم الانفاق أقل مما يحتمل. ومعنى ذلك أن المعول عليه هنا هو «المقدار» لكن لا يقف الحال عند ذلك فالكيف له دوره البارز. فالتبذير من حيث الكيف أن يضع الانفاق في غير موضعه، بمعنى الجهل بمواضع وأولويات الإنفاق ونفس الشيء يقال على التقتير لكن الإسراف اعطاء الإنفاق أهمية أكبر والتقتير العكس.

ومعنى ذلك كله ضرورة أن يجيء الانفاق متوازناً معتدلاً كماً وكيفاً وإلا كان اسرافاً أو تقتيراً وكلاهما مذموم(٦١) .

---

٦٠ ، ٦١ – الذريعة : ص ٤٠٩، ٤١٠.

ثم أجرى مقارنة بين الاسراف والتقتير، فذهب إلى أن الإسراف وإن كان مذموماً إلا أن فيه جانب منفعة تتعلق بنفع الغير لكنه أضر بنفسه ومن ذلك نفهم أن الاسراف يرد على الإنفاق الاجتماعي.

بينما المقتر لا ينفع غيره ولا نفسه. ومن جهة أخرى فإن في الإسراف ظلماً للغير وتضييعاً للحقوق «إذ لا إسراف إلا وبجانبه حق مضيع، ولأن التبذير يؤدي بصاحبه إلى أن يظلم غيره»[٦٢] ومعنى ذلك أن الإسراف ليس عملية شخصية خاصة بل هي انحراف له آثاره ومذامه الاجتماعية فهو من جهة يعقد من حدة المشكلة الاقتصادية بما ينطوي عليه من تدمير للموارد وسوء استخدام لها، وهو من جهة أخرى ارتكاب للظلم واعتداء على حقوق الغير.

ولم يقصر الراغب الإسراف على النطاق المالي فقط بل اعتبره بناء على هدى من القرآن الكريم انحرافا عاما يصيب سلوك الإنسان في أي مجال «وليس الاسراف متعلقاً بالمال فقط، بل بكل شيء وضع في غير موضعه اللائق به»[٦٣] .

الاستهلاك :

تناول من بنود السلع والخدمات الاستهلاكية ما يشبع حاجة الجوع والعطش «الطعام» وما يشبع حاجة الجنس «النكاح».

بين أن الطعام على ضربين[٦٤] ما لا يستغنى في تربية البدن كالطعام الذي به يتغذي والماء الذي به يروي، والثاني ما يستغنى عنه ولا يختل البدن بإفتقاده.

ثم بين أن الاستهلاك من النوع الأول بمقدار الحاجة فقط وهي ما تبلغه إلى ما عليه القيام به من أعمال هو الأستهلاك المطلوب وهو مأجور عليه ومشكور.

أما ما زاد على ذلك فهو غير مرغوب فيه لا طباً ولا شرعاً. وينبغي أن يكون الاستهلاك بقصد التمكن من القيام بوظيفة الإنسان وليس لمجرد اللذة والمتعة.

وأخذ من التوجيه النبوي «المؤمن يأكل في معي...» «حسب ابن آدم لقيمات يقمن

---

٦٢ ، ٦٣ – الذريعة : ص ٤٠٩.

٦٤ – الذريعة : ص ٣١٢، ٣١٣.

صلبه فإن كان لابد فثلث للطعام وثلث للشراب وثلث للنفس» أخذ من ذلك أن «أكل المؤمن في اليوم يتراوح بين ١/٧، ١/٣ البطن».

أما النوع الثاني من الطعام فهو استهلاك محرم مذموم لما فيه من المضار الخلقية والبدنية والعقلية والاجتماعية حتى ولو كان في بعضه نوع منفعة فمنفعته تافهة وليست ضرورية.

وفي الحقيقة فإننا نستفيد هنا بعض الفوائد، ومنها أنه ربط الحاجة أو الاستهلاك بوظيفة موضوعية مثل تربية البدن وتوازنه. وليست العملية الاستهلاكية مجرد لذة ومتعة ومعنى ذلك أن هناك فرقا بين الحاجة وبين الرغبة. ومعنى ذلك أيضا أن النفع المقصود هو ما يقابل الضرر لا مايزيل الألم فحسب. فهو «حفظ البدن وتربيته وعدم اختلاله» يضاف إلى ذلك ضرورة أن يكون الباعث والدافع على الاستهلاك هو التمكن والقدرة على أداء المهام المنوطة بالإنسان، وأخيرا أن يكون من حيث المقدار بحيث يفي بالحاجة فقط. إذن لابد من توفر عناصر ثلاثة في العملية الاستهلاكية : نوعية السلعة، الهدف من الاستهلاك، مقدار الاستهلاك.

ولو حكم الإقتصاد الغربي هذا المعيار الذي وضعه الراغب في عملية الاستهلاك لتغيرت تماما مقولاته عن الطلب والحاجة والرغبة.

وفي مجال الحاجات وإشباعها طرح الراغب بعض الأفكار ذات الصلة الوثيقة بما هو معروف اليوم في علم الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية.

هو يقول إن الإنسان كثير الحاجات بالمفهوم الواسع الذي يشمل الضروري وغيره منها ومعنى ذلك أن جناح الحاجات والرغبات يتسم بالكثرة. فكيف تعالج هذه المسألة؟ بين أن هناك مسلكين[٦٥] .

مسلك يأخذ هذه الحاجات على علاتها ومن منطلق الإذعان بكثرتها وضرورة اشباعها كلها، وذلك من خلال الحصول على السلع والخدمات التي تسدها. أي العمل على جبهة الموارد مع عدم اتخاذ أي موقف على جبهة الحاجات، ومسلك آخر لا يتخذ من حاجاته ورغباته وكثرتها مبدأ مسلما به لا تدخل فيه بل إنه يتدخل فيها بقدر وسعه

---

٦٥ - الذريعة : ص ٣٢٠.

حاذفاً ومقللاً بحيث لا يبقى منها إلا ما هو أساس له فقط ثم يعمل على سده بكل ما وسعه من جهد.

ومن الملاحظ وجود فارق جوهري بين المسلكين. وقد ذهب الراغب إلى أن المسلك الأول محكوم عليه بالفشل عكس المسلك الثاني. ويلاحظ أن المسلك الأول هو الذي نهجه الاقتصاد الوضعي في علاج المشكلة وقد أثبت الواقع صدق تنبؤ الراغب حيث مع كثرة الجهد والمزيد من الأنتاج زادت المشكلة الاقتصادية حدة وتعقيداً ومعنى ذلك أن يكون العلاج أولاً على جبهة الحاجات والرغبات.

يقول الراغب : «ومن سد مفاقره – حاجاته – بالمقتنيات والسلع، فما في إنسدادها طمع، فإنه كمن يرقع الخرق بالخرق، ويسد الفقر بالفقر. ومن سدها بالاستغناء عنها بمقدار وسعه والاقتصار على تناول مقدار ضرورياته فهو الغني والمقرب من الله... وعلى ذلك دل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم «ليس الغنى عن كثرة العرض وإنما الغنى غنى النفس»[٦٦] .

المبحث الخامس

إسهام الراغب في المعجم الاقتصادي الإسلامي[٦٧]

لم يقف الراغب في عطائه الإقتصادي عند حد تناول بعض الموضوعات الاقتصادية، بل أسهم في تقديم الكثير من المصطلحات الإقتصادية والاسلامية نذكر منها :

١ – الإحتراف : طلب حرفة للمكسب.

٢ – المحروم : الذي لم يوسع عليه في الرزق كما وسع على غيره.

٣ – الحاجة : الفقر إلى الشيء مع محبته. والحاجة قسمان: شديدة وغير شديدة. (حسب اسهامها في التوازن).

٤ – الخسر والخسران : انتقاص رأس المال.

٥ – الرزق : يقال للعطاء الجاري دنيويا كان أم أخروياً، وللنصيب، وللطعام.

---

٦٦ – المصدر السابق.

٦٧ – صفحات عديدة من كتابه المفردات.

٦ – الرغبة : السعة في الشيء والحرص عليه.

٧ – الرغد : طيب العيش واتساعه.

٨ – الضروري : ما لا يحصل وجوده إلا به نحو الغذاء الضروري للإنسان في حفظ البدن.

٩ – الأجر : عائد العمل دنيوياً كان أو أخروياً، ولا يقال إلا في النفع دون الضرر.

١٠ – أكل المال : انفاقه.

١١ – البخل : إمساك المقتنيات عما لا يحق حبسها عنه ويقابله الجود.

١٢ – البخس : نقص الشيء على سبيل الظلم.

١٣ – التبذير : تضييع المال.

١٤ – البركة : ثبوت الخير الالهي في الشيء، وهي زيادة غير محسوسة.

١٥ – البطر : دهش يعتري الإنسان من سوء احتمال النعمة وقلة القيام بحقها وصرفها إلى غير وجهها.

١٦ – الإبتغاء : الاجتهاد في الطلب.

١٧ – البهجة : حسن اللون وظهور السرور.

١٨ – البور : فرط الكساد.

١٩ – التجارة : التصرف في رأس المال طلباً للربح.

٢٠ – الترفه : التوسع في النعمة.

٢١ – الثمر : يكنى به عن المال المستفاد. ويقال لكل نفع يصدر عن شيء ثمرته.

٢٢ – الجوع : الألم الذي يصيب الحيوان من خلو المعدة من الطعام.

٢٣ – الحسن : كل مبهج مرغوب فيه. والحسنة كل ما يسر من نعمة تنال الإنسان في نفسه وبدنه وأحواله.

٢٤ – الاحصاء : التحصيل بالعدد.

٢٥ – الربح : الزيادة الحاصلة في المبايعة. ويتجوز به في كل ما يعود من ثمرة عمل.

٢٦ – الزاد : المدخر الزائد على ما يحتاج إليه في الوقت.

٢٧ – الزينة : مالا يشين الإنسان في شيء من أحواله لا في الدنيا ولا في الآخرة ومنها المال والجاه وتزيين الناس للشيء تزويقهم له أو مدحهم له.

٢٨ – السرف : تجاوز الحد في كل فعل يفعله الإنسان، وإن كان في الانفاق أشهر.

٢٩ – الشح : بخل مع حرص.

٣٠ – الصنع : اجادة الفعل.

٣١ – الضر : يقابل بالنفع وهو سوء الحال في النفس أو البدن أو المال.

٣٢ – الطيب : ما تستلذ الحواس والأنفس والطعام الطيب في الشرع ما كان متناولاً من حيث ما يجوز وبقدر ما يجوز ومن المكان الذي يجوز.

٣٣ – العبث : يقال لما ليس له غرض صحيح.

٣٤ – العدل : لفظ يقتضى المساواة. وهو والتقسيط على سواء.

٣٥ – الغنى : يطلق على عدم الحاجات، وعلى قلة الحاجات، وعلى كثرة القنيات.

٣٦ – الفساد : خروج الشيء عن الأعتدال، ومضاده الصلاح.

٣٧ – الفقر: يطلق على وجود الحاجة الضرورية، وعدم المقتنيات، وفقر النفس «الشره».

٣٨ – الكسب : ما يتحراه الإنسان مما فيه اجتلاب نفع وتحصيل حظ ككسب المال.

٣٩ – الكفاية : مابه سد الخلة وبلوغ المراد في الأمر.

٤٠ – الكنز : جعل المال بعضه على بعض وحفظه.

٤١ – المتاع : انتفاع ممتد الوقت.

٤٢ – الجود : بذل المقتني.

المبحث السادس
تقويم الفكر الاقتصادي للراغب

أولاً : من الناحية الإقتصادية:

هو مفكر إسلامي له عطاؤه الاقتصادي الدي لا ينبغي إغفاله، خاصة إذا ما علمنا أنه متقدم زمنياً على الكثير من المفكرين الذين لهم عطاؤهم الفكري الاقتصادي سواء على مستوى العالم الإسلامي، أو على مستوى العالم الغربي حيث عاصر منتصف

العصر الاقطاعي تقريباً في أوروبا.

وهو من حيث المنهج لا يقتصر في الكثير الغالب على تناول السلوك كما هو بل يتعداه إلى دراسة السلوك كما ينبغي أن يكون، ومعنى ذلك أنه جمع في تناوله بين المقولات الوضعية والمقولات القيمية أو بعبارة أخرى جمع بين التحليل والسياسة، كذلك فقد استقى فكره معتمداً على الشريعة ثم على المعارف البشرية. وكثيرا ما كان يعلل لأفكاره بمنطق علمي غير قاصر على المستند الشرعي.

ومن حيث المسائل والموضوعات فقد تعرض للكثير من المسائل الاقتصادية مثل الإنتاج ومجالاته وأهميته ومخاطر البطالة والانفاق والاستهلاك والنقود والتوزيع وموقع الأموال في حياة الإنسان. وتقديم الكثير من مفاهيم المصطلحات الاقتصادية وكان له تفصيل طيب في بعض تلك الموضوعات، ومعالجة سريعة في بعضها الآخر وعذره في ذلك أن كتابه الذي بثه هذه الأفكار لم يكن قاصرا عليها، بل هي لم تمثل إلا جزءاً منه أو فصلاً من ستة فصول. كما أن الراغب نفسه لم يدع أنه من الكتاب البارزين في المجال الاقتصادي. ومع ذلك فإن أثره ربما يبدو واضحاً من خلال تأثيره فيمن لحقه من العلماء الذين تناولوا تلك القضايا وخاصة الإمام الغزالي، ومن يقرأ فكر الغزالي ويقرأ للراغب الذريعة، يلمس الأثر البارز للراغب في الكثير مما طرحه الغزالي من أفكار اقتصادية وإذا كان للغزالي ميزة التحليل والتفضيل فللراغب ميزة السبق، وأحياناً ما كان فكر الراغب حيال المسألة أكثر اعتدالاً في ميزان الشريعة.

ثانياً : من الناحية الشرعية :

من حيث المبدأ فإن للإمام الراغب موقفاً يستحق الإشادة به حيث ضمن كتاباً أسماه «الذريعة إلى مكارم الشريعة» القضايا الكلية في المجال الإقتصادي.

وهو بذلك أفاد أن الشريعة ليست في جانب والأقتصاد في جانب آخر بل للشريعة اشرافها وتوجيهها للحياة الاقتصادية. ومن ثم فإن السلوك الاقتصادي متى كان منضبطاً بتلك التوجيهات كان عبادة وطاعة وليس مجرد عمل دنيوي. ونلاحظ من ناحية ثانية أن أثر الشريعة فيه كان بارزاً في معالجته للمسائل الاقتصادية فكان يكثر من الاستشهاد بالقرآن والحديث. وهنا ملاحظة، فاستشهاده بالقرآن كان في محله تماماً

أما الحديث فلم يجيء على الوجه المرجو إذ كثيراً ما يستند إلى أحاديث قد تكون ضعيفة أو يعتبرها أحاديث وهي ليست كذلك.

ومرئياته في المسائل التي عالجها لا تتعارض مع ما هو معروف من المباديء والأحكام الشرعية. فقد وضع المال والنشاط الاقتصادي موضعه الصحيح فلا حياة الإنسان فلا هو بالغاية ولا هو بالشيء المهمل بل هو وسيلة ضرورية لغايات الإنسان ومقاصده. كذلك كان موفقا تماما في معالجته لمسألة الزهد والنشاط الاقتصادي، ولما يراه من أفضلية من يحسن أعمال الدنيا والأخرة ولا يقتصر فقط على الآخرة. وكذلك لما أبداه من اهتمام كبير بالبواعث والنوايا وعدم الظلم والكذب والعدالة والإحسان والوفاء بالعهود والعقود وبين أثر تلك القيم البارز في صلاح الحياة الاقتصادية. «فالناس مضطرون إلى التعاون ولا يتم تعاونهم إلا بمراعاة العهد والوفاء، ولولا ذلك لتنافرت القلوب وارتفع التعايش»[٦٨] ولعلنا بذلك ندرك بعض جوانب أخلاقيات الإقتصاد الاسلامي، وإلى أي مدى تؤثر تلك الأخلاقيات في الإنجاز الاقتصادي. ومن جميل تحليله أيضا ربطه النصح والنصيحة التي أمرت بها الشريعة بالمجال الاقتصادي وذلك بأن تتحرى مصلحة كافة الناس في جميع أمورهم بقدر وسعك»[٦٩] . والله أعلم.

---

٦٨ – الذريعة : ص ٢٩٢.

٦٩ – الذريعة : ص ٣٩٥.